الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

أدى استمرار الارتفاع الملحوظ لحصيلة الصادرات النفطية إلى تحقيق **موازين المدفوعات** للدول العربية كمجموعة فائضاً قياسياً خلال عام 2006، وذلك للعام الرابع على التوالي. فقد أدى ارتفاع الصادرات النفطية إلى تصاعد الفوائض المسجلة في الموازين التجارية للدول العربية المصدرة له، وهو ما انعكس على تحقيق فائض متوسط في الميزان التجاري منسوباً للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة يقدر بنحو 23.7 في المائة في عام 2006، مقابل 22.6 في المائة في العام السابق. وكمحصلة للزيادات في فائض الميزان التجاري بصورة تجاوزت العجز الصافي في الخدمات والدخل والتحويلات الجارية، فقد حقق الحساب الجاري للدول العربية مجتمعة أعلى فائض له بلغت نسبته 18.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وعلى مستوى الدول فرادى، يلاحظ أن فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول المصدرة الرئيسية للنفط قد ارتفع إلى مستويات قياسية، وسجل تحسناً في موازين مدفوعات بعض الدول الأخرى المصدرة للنفط مثل اليمن ومصر. كما تحسن وضع الحساب الجاري لبعض الدول نتيجة لتحسن إيراداتها من السياحة كما هو الأمر في حالة مصر والمغرب. ولقد مكن فائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات الدول العربية كمجموعة في عام 2006 من زيادة حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وزيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية لتبلغ حوالي 322 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها 28.6 في المائة عن مستواها في عام 2005.

وفي جانب التطورات في **الدين العام الخارجي**، تراجع إجمالي الدين في ذمة الدول العربية المقترضة. وقد تأثرت المديونية الخارجية بعاملين رئيسيين هما، السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وارتفاع المديونية الخارجية المقومة بالدولار في ظل انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العام 2006. وقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، غير أن نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة، وذلك بسبب الزيادة الملحوظة لخدمة الدين العام الخارجي والناجمة عن التسديد المبكر للدين العام الخارجي للجزائر.

وفيما يخص تطورات **أسعار صرف العملات العربية**، فقد أدى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2006 إلى انخفاض قيمة العديد من العملات العربية المرتبطة بالدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى،

وبوجه خاص اليورو والجنيه الإسترليني. وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي تتبع نظم صرف أكثر مرونة. غير أن الاتجاهات العامة لتغير سعر صرف العملات العربية مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2006 تظهر انخفاضاً أكبر في قيمة العملات العربية المعومة تعويماً حراً أو تعويماً مداراً من انخفاض قيمة العملات العربية المثبتة. كما أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية تراجعت في الفترة 2001-2006، مما يشير إلى تحسن تنافسية صادراتها في أسواق شركائها التجاريين خلال تلك الفترة.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

استمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2006 في تحقيق ارتفاع في فائض الميزان التجاري للعام الرابع على التوالي، ليصل إلى 301.9 مليار دولار مقابل 247 مليار دولار خلال عام 2005. إلا أن نسبة الارتفاع في الفائض المحقق كانت أقل من العام السابق، حيث بلغت في عام 2006 نحو 22.2 في المائة مقابل 70.4 في المائة في عام 2005، وذلك نظراً لتراجع وتيرة نمو الصادرات النفطية في عام 2006 عن تلك التي تحققت في العام السابق، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في واردات الدول المصدرة للنفط والذي نجم عن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته في عام 2006. ولقد سجلت الصادرات السلعية الإجمالية العربية (فوب) ارتفاعاً بنسبة 17.8 في المائة، في حين ارتفعت الواردات السلعية الإجمالية العربية (فوب) بنسبة 14.3 في المائة. وبالنسبة لأرصدة الموازين التجارية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي إلى 23.7 في المائة في عام 2006 مقارنة بنسبة 22.6 في المائة في عام 2005، الملحقان (1/9) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): نسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2001-2006

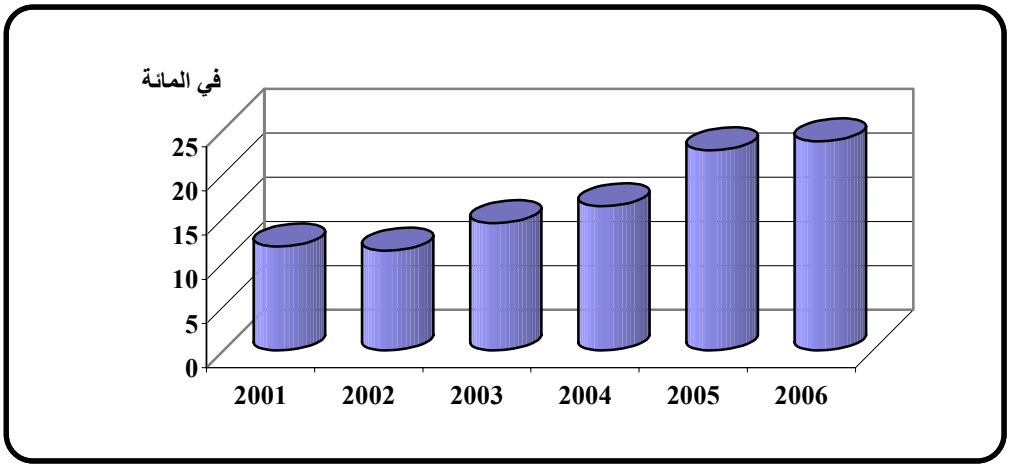

المصدر : الملحق (2/9).

وفيما يخص تطور أرصدة الموازين التجارية على مستوى الدول فرادى، يلاحظ بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط استمرار الارتفاع في فائض الميزان التجاري خلال عام 2006 بالنسبة لكافة دول المجموعة باستثناء قطر، حيث حققت السعودية زيادة في فائض الميزان التجاري بنسبة 16.8 في المائة، ليصل هذا الفائض إلى حوالي 146.6 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لها. كذلك تصاعد الفائض التجاري للكويت بنسبة 35.3 في المائة ليصل إلى 44.3 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 43.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع الفائض التجاري للإمارات بنسبة 14.3 في المائة ليصل إلى 48.9 مليار دولار ممثلاً نحو 29.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع أيضاً الفائض التجاري في العراق بنسبة 72.7 في المائة، وفي ليبيا بنسبة 37.5 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 28.7 في المائة، وفي عمان بنسبة 5.7 في المائة. أما بالنسبة لقطر فقد تراجع الفائض بنسبة 6.5 في المائة في ضوء الارتفاع الملحوظ للواردات السلعية، الذي مثل أعلى معدل ارتفاع على مستوى الدول العربية خلال العام، والذي صاحب الانتعاش الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات في مشاريع ضخمة في مجالات صناعة الغاز والبنية التحتية والخدمات.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد ارتفع الفائض التجاري لليمن بنسبة 52.6 في المائة وللبحرين بنسبة 24.3 في المائة. أما بالنسبة لكل من سورية ومصر، فقد اتسع العجز التجاري بنسبة 12.4 في المائة و7.0 في المائة لكل منهما على التوالي، ويلاحظ بالنسبة لمصر أن اتساع العجز التجاري قد عكس الارتفاع المطرد للواردات المصاحب لتحسن الأوضاع الاقتصادية. وبالنسبة للسودان، تقلص العجز التجاري خلال العام نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات من النفط الخام في الوقت الذي تباطأ فيه نمو الواردات مقارنة بالعام السابق بسبب المحصول الزراعي الجيد. وتجدر الإشارة بالنسبة لموريتانيا أنها قد بدأت إنتاج وتصدير النفط خلال عام 2006، وهو الأمر الذي أسهم بصورة أساسية في تحول العجز التجاري الذي كانت تسجله لفائض للمرة الأولى بلغ نحو 199.5 مليون دولار.

أما فيما يخص بقية الدول العربية والتي تعتبر مستوردة صافية للنفط، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري لتونس بنسبة 31.6 في المائة، ولجيبوتي بنسبة 24.9 في المائة، وللمغرب بنسبة 14.5 في المائة، وبما يرجع بدرجة كبيرة لتأثرها بالمستويات المرتفعة لأسعار النفط ومنتجاته، إضافة لزيادة واردات السلع الاستثمارية بالنسبة لكل من جيبوتي والمغرب. أما بالنسبة للبنان والأردن فقد تراجع عجز الميزان التجاري لكل منهما بنسبة 5.9 في المائة و0.8 في المائة على التوالي، وذلك كنتيجة أساسية للتحسن الملحوظ لأداء صادراتهما السلعية.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات الجارية

تصاعد صافي عجز موازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية بنحو 15 في المائة في عام 2006، ليصل إلى 54.2 مليار دولار. وقد تحقق ذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل شملت في جانب مدفوعات الخدمات والدخل استمرار ارتفاع دخل الاستثمار المرتبط بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، وارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين

بصورة مصاحبة لارتفاع الواردات. أما في جانب متحصلات الخدمات والدخل، فمن بين العوامل المؤثرة فيها استمرار ظاهرة انتعاش عائدات السياحة لعدد من الدول العربية الذي يشكل فيها هذا القطاع أهمية نسبية في الاقتصاد مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب، كما شهدت أيضاً دول خليجية حديثة العهد في مجال السياحة مثل الإمارات والبحرين زيادة في عائداتهما من هذا القطاع.

أما بالنسبة للتطورات على مستوى الدول، فيلاحظ أن مجموعة الدول التي تسجل عجوزات مستمرة في موازين الخدمات والدخل هي دول منتجة للنفط. فقد ارتفع العجز في السعودية بنسبة 48.9 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 66 في المائة، وفي العراق بنسبة 52.2 في المائة، وفي السودان بنسبة 34.1 في المائة، وفي ليبيا بنسبة 27.5 في المائة، وفي عُمان بنسبة 18.5 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 11.7 في المائة. وتعزى الزيادات في العجز لتلك الدول أساساً لتصاعد تدفقات دخل الاستثمار إلى الخارج والمرتبطة بدرجة كبيرة بقطاع النفط، إضافة لارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين، وارتفاع الإنفاق السياحي لبعض الدول. وتمثل اليمن والجزائر وقطر الاستثناء في هذه المجموعة من الدول، حيث تراجع العجز في اليمن بنسبة 14.5 في المائة، وفي قطر بنسبة 9.5 في المائة وفي الجزائر بنسبة 8.6 في المائة.

وفي المقابل، وعلى مستوى الدول التي تحقق فوائض مستمرة في موازين الخدمات والدخل، ارتفع فائض صافي الخدمات والدخل خلال عام 2006 في الكويت بنسبة 104.1 في المائة، بما يرجع أساساً إلى ارتفاع متحصلات دخل الاستثمار. كذلك ارتفع فائض صافي الخدمات والدخل للمغرب بنسبة 24.9 في المائة، وذلك في ضوء الارتفاع الكبير لإيرادات السياحة، وحققت جيبوتي زيادة في الفائض بنسبة 6.9 في المائة، نتيجة لارتفاع الدخل من إيجارات القواعد العسكرية فيها. كذلك ارتفع الفائض بالنسبة لكل من الأردن وتونس ومصر ولبنان والبحرين بنسب 76.0 في المائة و33.2 في المائة و29.1 في المائة و25.3 في المائة و14.1 في المائة على التوالي، بما يعزى لارتفاع دخل السياحة إلى حد كبير في هذه الدول. إضافة لارتفاع حصيلة قناة السويس بالنسبة لمصر، وهو ما تجاوز أثر ارتفاع كل من مدفوعات الشحن والتأمين ومدفوعات دخل الاستثمار. أما بالنسبة لسورية، فقد شكلت الاستثناء ضمن هذه المجموعة من الدول حيث تراجع الفائض لديها بنسبة 72 في المائة.

وبالنسبة للتحويلات الجارية والتي تشكل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم عناصرها، فقد تصاعد العجز الصافي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2006 بنسبة 44.3 في المائة، ليصل إلى نحو 6.9 مليار دولار. ويعزى هذا التصاعد إلى ارتفاع العجوزات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والذي يعكس زيادة تحويلات العاملين للخارج وارتفاع المعونات الرسمية المقدمة إلى الخارج، وذلك بصورة فاقت التصاعد في فائض صافي التحويلات الجارية في ميزان مدفوعات غالبية الدول العربية الأخرى التي لا تعتمد أساساً على إنتاج النفط. وتجدر الإشارة إلى أن العجز في صافي التحويلات الجارية لإجمالي الدول العربية كان قد شهد تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2000-2005.

وفيما يتعلق بالتطورات في التحويلات الجارية على مستوى الدول فرادى، يلاحظ بالنسبة للدول ذات العجز في صافي التحويلات، ارتفاع العجز في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. فقد تصاعد العجز في قطر بنسبة 36.3 في المائة وفي البحرين بنسبة 25.1 في المائة وعُمان بنسبة 20.7 في المائة. كذلك ارتفع العجز في الإمارات بنسبة 12.5 في المائة وفي السعودية بنسبة 11.5 في المائة والكويت بنسبة 1.6 في المائة. أما بالنسبة للدول التي تتمتع بفائض في صافي التحويلات الجارية، فقد تصاعد الفائض في المغرب بنسبة 17.2 في المائة نتيجة للارتفاع الملحوظ في صافي التحويلات الخاصة متمثلة أساساً في تحويلات العاملين في الخارج، وكذلك تصاعد الفائض في العراق بنسبة 10.3 في المائة نتيجة لتصاعد صافي التحويلات الرسمية، وارتفاعه في مصر بنسبة 0.4 في المائة كمحصلة لارتفاع صافي التحويلات الخاصة للعام الرابع على التوالي ولتراجع صافي التحويلات الرسمية للعام الثاني على التوالي. كما أدى ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج أيضاً إلى تصاعد فائض صافي التحويلات الجارية لتونس بنسبة 7.7 في المائة وللأردن بنسبة 7.8 في المائة وللبنان بنسبة 9.7 في المائة. هذا ويلاحظ تحول عجز صافي التحويلات الجارية في ليبيا إلى فائض للمرة الأولى نتيجة لارتفاع ملحوظ في التحويلات الجارية إلى الحكومة.

وفيما يتعلق ببقية الدول، فقد تراجع هذا الفائض خلال العام في سورية بنسبة 24.8 في المائة والجزائر بنسبة 21.8 في المائة، وتراجع في السودان بنسبة 13.0 في المائة نتيجة لتراجع صافي تحويلات العاملين وصافي التحويلات الرسمية. كذلك تراجع فائض صافي التحويلات الجارية بنسبة 3.5 في المائة في اليمن وبنسبة 2.5 في المائة لموريتانيا، وتحول فائض صافي التحويلات في جيبوتي إلى عجز لأول مرة خلال عام 2006، الشكل (2).

الشكل (2): صافي التحويلات الجارية للدول العربية، عام 2006

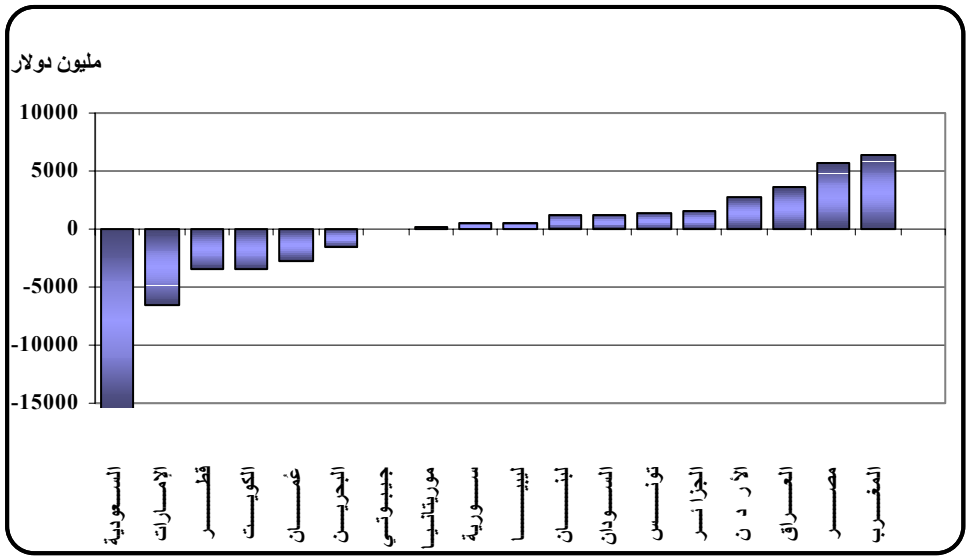

المصدر : الملحق (1/9).

موازين الحسابات الخارجية الجارية

حقق فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً بلغ نسبة 23.4 في المائة في عام 2006، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 240.8 مليار دولار، مقارنة بفائض بلغ 195.2 مليار دولار في عام 2005. وقد تحقق الفائض نتيجة لارتفاع ملموس في فائض الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية، وذلك بالرغم من زيادة العجز في ميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات الجارية.

وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، يلاحظ أن فائض ميزان الحساب الجاري قد استمر في الارتفاع، وإن كان بوتيرة أقل من العام السابق في عدد منها، بينما تراجع في عدد آخر. فقد ارتفع الفائض بصورة ملحوظة في ليبيا بنسبة 48.7 في المائة، وفي الكويت بنسبة 48.6 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 36.7 في المائة، وفي العراق بنسبة 20.9 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 16.0 في المائة. والجدير بالذكر أنه على الرغم من الارتفاع المتواضع نسبياً في فائض الحساب الجاري للسعودية بنسبة 9.9 في المائة، إلا أنه يمثل 41.1 في المائة من إجمالي فائض الحساب الجاري للدول العربية. أما بالنسبة لكل من قطر وعُمان، فقد تراجع الفائض فيهما بنسب متفاوتة بلغت 18.5 في المائة و11.5 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد حقق عدد منها أيضاً ارتفاعاً في فائض الميزان الجاري، شمل كل من اليمن بنسبة كبيرة بلغت 190.0 في المائة، والتي تعكس أساساً النمو الملحوظ في الميزان التجاري وتراجع عجز ميزان الخدمات والدخل، ومصر بنسبة 33.3 في المائة بعد أن تراجع فائض الحساب الجاري فيها خلال العامين السابقين. وفي البحرين ارتفع فائض الحساب الجاري بنسبة 21.8 في المائة. أما فيما يتعلق بالسودان وسورية وموريتانيا، وهي الدول الوحيدة في هذه المجموعة التي سجلت عجزاً في الحساب الجاري خلال عام 2006، فقد ارتفع هذا العجز بصورة ملحوظة في كل من السودان وسورية بنسبة 56.7 في المائة و72.0 في المائة على التوالي، بينما تراجع العجز بصورة قوية في موريتانيا، منذ البدء بإنتاج وتصدير النفط خلال العام.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، ارتفع فائض الحساب الجاري في المغرب بنسبة 64.2 في المائة، في حين تراجع عجز الحساب الجاري في لبنان بنسبة 67.0 في المائة وفي الأردن بنسبة 12.8 في المائة، وتصاعد العجز في تونس بنسبة 129.9 في المائة. أما بالنسبة لجيبوتي فقد تحول الفائض الطفيف في عام 2005 إلى عجز طفيف يرجع أساساً لتراجع التحويلات الجارية لديها.

وبالنسبة لأرصدة الموازين الجارية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة فائض الموازين الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 18.9 في المائة خلال عام 2006، وهي قريبة من النسبة المحققة في العام السابق والبالغة 17.9 في المائة. ففي دول الفائض في الميزان الجاري، سجلت الكويت أعلى نسبة فائض بلغت

50.0 في المائة مقارنة بنسبة 40.9 في المائة في عام 2005، تلتها ليبيا التي سجلت نسبة فائض الميزان الجاري لناتجها المحلي الإجمالي بلغت 41.8 في المائة مقارنة بنسبة 34.9 في المائة في العام السابق. كذلك بلغت النسبة في الجزائر 24.9 في المائة مقابل 20.6 في المائة، وارتفعت النسبة في البحرين إلى 12.2 مقابل 11.7 في المائة، وفي اليمن إلى 8.7 في المائة مقابل 3.7 في المائة. أما في السعودية، فقد بلغت نسبة فائض الميزان الجاري إلى ناتجها المحلي الإجمالي إلى 28.4 في المائة عام 2006 متقاربة بذلك مع نسبة الفائض الجاري في العام السابق. بينما انخفضت النسبة في الإمارات إلى 17.2 في المائة مقابل 18.3 في المائة، وفي عمان تراجعت أيضاً النسبة إلى 11.7 في المائة مقابل 15.3 في المائة. كما تراجعت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطر إلى 11.6 في المائة في عام 2006 مقابل 17.6 في المائة في العام السابق، وانخفضت النسبة في العراق إلى 5.5 في المائة من 5.8 في المائة. وبالنسبة لبقية الدول العربية التي سجلت فائضاً في ميزان الحساب الجاري، ارتفعت نسبة هذا الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة في كل من المغرب ومصر لتبلغ 2.8 في المائة و2.5 في المائة على التوالي في العام 2006، الملحق (3/9)، والشكل (3).

الشكل (3): نسبة الفائض في الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2001-2006

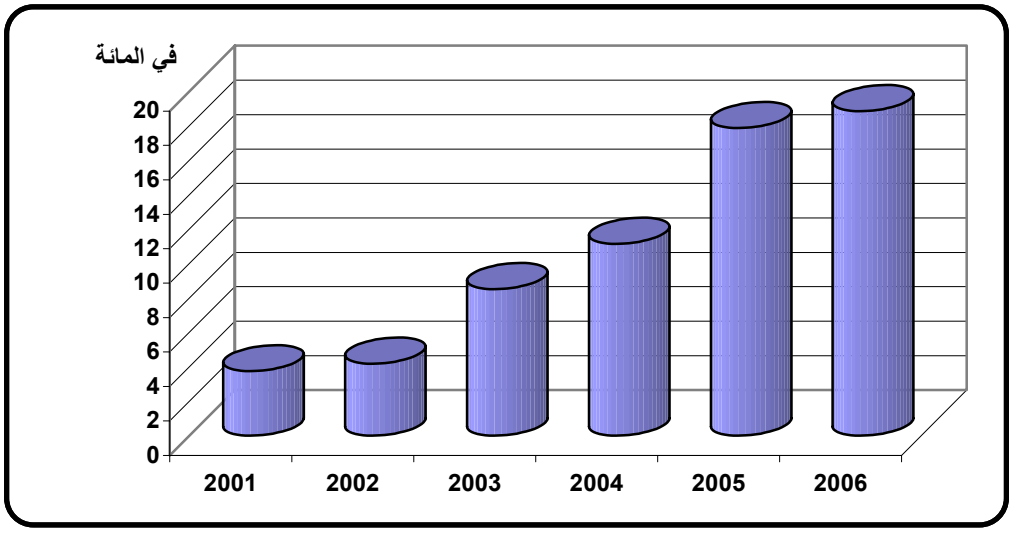

المصدر : الملحق (3/9).

أما فيما يتعلق بدول العجز في الميزان الجاري، فقد تصاعدت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية لتصل إلى 5.5 في المائة في عام 2006 وذلك مقارنة بنسبة 3.9 في المائة في العام السابق، وارتفعت في تونس إلى 2.3 في المائة مقابل 1.1 في المائة وفي السودان بلغت النسبة 9.9 في المائة في عام 2006 مقابل 8.4 في المائة في عام 2005. أما بالنسبة للأردن فقد تراجعت نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي إلى 13.8 في المائة مقابل 17.8 في المائة، كما تراجعت نسبة عجز ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لكل من لبنان وموريتانيا، وتحولت نسبة الفائض إلى عجز في جيبوتي، الشكل (4).

الشكل (4): نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، عام 2006

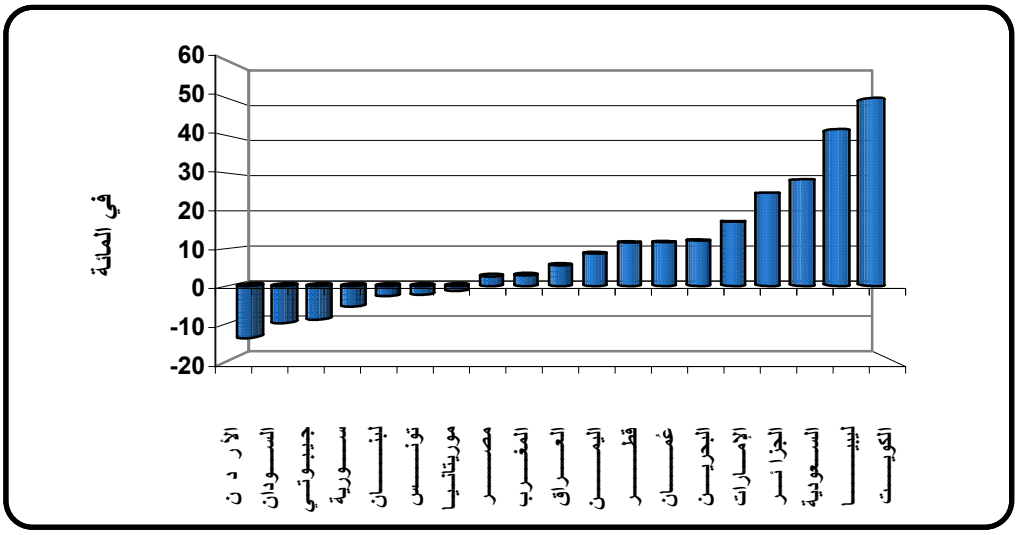

المصدر : الملحق (3/9).

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

حقق صافي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية[1] كمجموعة في اتجاه الخارج ارتفاعاً من 136.9 مليار دولار في عام 2005 إلى 167.7 مليار دولار في عام 2006، وهو ما يعتبر استمراراً للظاهرة التي شهدتها الدول العربية خلال الأعوام الماضية مصاحبه التصاعد المستمر في فائض موازين الحساب الجاري العربية بتزايد صافي التدفقات المالية إلى الخارج، وهو الأمر الذي ترتب عنه بلوغ هذا الصافي في عام 2006 ما يزيد عن إحدى عشر ضعفاً مقارنة بعام 2002. ويعكس هذا التطور في صافي التدفقات المالية بدرجة كبيرة قيام عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بزيادة حجم استثماراتها في الخارج إضافة للاستثمار في الدخل، وذلك في إطار استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل بما يعزز قدراتها المالية لمواجهة صدمات خارجية قد تحدث مستقبلاً.

ويلاحظ في هذا الإطار، أن غالبية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط قد شهدت ارتفاعاً متفاوتاً في صافي التدفقات المالية إلى الخارج خلال عام 2006، حيث تصاعد صافي التدفقات للخارج في حالة السعودية بنسبة 7.9 في المائة خلال العام ليصل إلى 97.9 مليار دولار، وارتفع الصافي للكويت بنسبة 55.3 في المائة ليصل إلى 47.1 مليار دولار، كما ارتفع الصافي للجزائر بنسبة 164.3 في المائة ليصل إلى 11.2 مليار دولار، ولقطر بنسبة طفيفة اقتصرت على 0.1 في المائة ليصل إلى حوالي 4.0 مليار دولار، وارتفع صافي التدفقات إلى الخارج في عمان بنسبة 10.0 في المائة ليصل إلى نحو 1.1 مليار دولار. أما بالنسبة لليبيا فقد تحول صافي التدفقات إلى الداخل المحقق استثنائياً في عام 2005 إلى صافي تدفقات ملموسة إلى الخارج بمقدار 4.7 مليار دولار. وتعتبر الإمارات الاستثناء ضمن هذه المجموعة من الدول حيث تراجع صافي التدفقات للخارج بنسبة 36.0 في المائة لتصل إلى 17.2 مليار دولار.

[1] لا تتضمن العراق، حيث تتوفر البيانات التفصيلية للميزان الجاري فقط.

وبالنسبة لباقي الدول العربية، فقد سجل صافي التدفقات إلى الخارج لليمن ارتفاعاً خلال عام 2006، في حين تراجع هذا الصافي في البحرين. أما بالنسبة للمجموعة التي تحقق صافي التدفقات إلى الداخل، فقد ارتفعت هذه التدفقات في حالة كل من الأردن وتونس والسودان وسورية، وتراجعت في حالة كل من لبنان ومصر والمغرب وموريتانيا، وتحول صافي التدفقات إلى الخارج إلى صافي التدفقات إلى الداخل في حالة جيبوتي. وفي ضوء التطورات المذكورة أعلاه في موازين الحساب الجاري، وموازين الحسابات الرأسمالية والمالية، إضافة لبنود صافي السهو والخطأ، أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية عن تحقيق فائض في عام 2006 يقدر بنحو 63.2 مليار دولار، مقابل فائض بلغ نحو 53.5 مليار دولار في عام 2005، ونحو 31.8 مليار دولار في عام 2004.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

تصاعد إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية من حوالي 250.4 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 322 مليار دولار في عام 2006، أي بنسبة زيادة بلغت 28.6 في المائة، وهو الأمر الذي نتج عنه ارتفاع تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لوارداتها من 9.6 شهراً في عام 2005 إلى 10.8 شهراً في عام 2006، الملحقان (4/9) و(5/9).

وعلى مستوى الدول فرادى، تمكن العديد من الدول العربية من زيادة احتياطياتها الخارجية الرسمية بصورة ملحوظة خلال عام 2006، حيث ارتفعت احتياطيات الجزائر بنسبة 38.4 في المائة لتصل إلى 77.9 مليار دولار، وليبيا بنسبة 50.1 في المائة لتصل إلى 59.3 مليار دولار، واحتياطيات الإمارات بنسبة 31.4 في المائة لتصل إلى 27.6 مليار دولار. كذلك تمكنت مصر من زيادة احتياطياتها بنسبة 18.6 في المائة لتصل إلى 24.5 مليار دولار، وتمكن المغرب من زيادتها بنسبة 25.9 في المائة لتصل إلى 23.2 مليار دولار. كما ارتفعت الاحتياطيات الرسمية بدرجات متفاوتة لكل من تونس والبحرين والأردن وعُمان وقطر والكويت ولبنان واليمن والعراق وموريتانيا وجيبوتي. ويعتبر السودان وسورية الاستثناء بين الدول العربية، حيث تراجعت احتياطياتهما الخارجية بنسبة 26.3 في المائة و15.1 في المائة على التوالي.

وبالنسبة لتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[2]، يلاحظ ارتفاع التغطية لليبيا من 42.4 شهراً في عام 2005 إلى 53.7 شهراً في عام 2006، وارتفاع هذه التغطية للجزائر من 34.0 شهراً إلى 45.2 شهراً للفترة نفسها. كذلك ارتفعت التغطية أيضاً في كل من الكويت ولبنان وتونس والإمارات والأردن والبحرين والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن. ويلاحظ في هذا الشأن، أن عدداً من الدول العربية قد عمل على زيادة الاحتياطيات الخارجية في ظل الظروف الخارجية المواتية بما أدى إلى تغطيتها للواردات لمستويات مرتفعة، وذلك بهدف إعطاء درجة مصداقية عالية لسياساتها الاقتصادية. إلا أنه يفضل الأخذ في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بهذه المستويات من الاحتياطيات

(2) محتسبة على أساس قسمة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

لتحديد المستوى الأمثل لها. وفي جانب آخر، تراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات في مصر من 10.3 شهراً في عام 2005 إلى نحو 10.1 شهراً في عام 2006، كما تراجعت النسبة للسعودية من 5.8 شهراً إلى 5.2 شهراً، ولسورية من 6.9 شهراً إلى 5.0 شهراً، ولقطر من 6.0 أشهر إلى 5.7 شهراً، ولعمان من 6.5 شهراً إلى 6.1 شهراً، وللسودان من 5.0 شهراً إلى 3.1 شهراً، ولجيبوتي من 4.3 شهراً إلى 4.2 شهراً.

الدين العام الخارجي

استمر تراجع إجمالي الدين العام الخارجي[3] القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة[4] بنسبة 7.3 في المائة في عام 2006، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 3.7 في المائة في عام 2005، وذلك بعد الارتفاع الذي سجله خلال الفترة 2002-2004. ولقد انخفضت الديون الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 147.8 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 137 مليار دولار في عام 2006. وقد تأثر الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة في عام 2006 بعاملين رئيسيين هما السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وبخاصة الجزائر، وارتفاع المديونية الخارجية المقومة بالدولار جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة 2005 و2006

(مليون دولار)

	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2005	2006*	2005	2006*
الأردن	7,122	7,305	594	628
تونس	18,995	17,965	2,093	2,836
الجزائر	17,191	5,603	5,846	13,314
جيبوتي	415	430	30	30
السودان	27,006	28,457	303	244
سورية	4,904	5,334	338	336
عمان	3,859	4,174	239	246
لبنان	18,866	20,146	3,113	3,962
مصر	29,692	28,958	3,111	3,486
المغرب	12,444	11,862	2,402	2,342
موريتانيا	2,134	1,248	143	91
اليمن	5,169	5,469	208	227
الدول العربية المقترضة	**147,796**	**136,950**	**18,420**	**27,742**

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

[3] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي.

[4] وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

فقد أدى ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2006 إلى زيادة عوائد الصادرات النفطية في معظم الدول العربية المقترضة المصدرة للنفط. وانفردت الجزائر بين هذه الدول في استخدام جزء من عوائد صادراتها النفطية في تقليص مديونيتها الخارجية وذلك للعام الثالث على التوالي. فقد قامت بالتفاوض مع نادي باريس ونادي لندن بغرض السداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية، حيث أثمرت جهود الجزائر عن تقليص دينها العام الخارجي من حوالي 17.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 5.6 مليار دولار في عام 2006. أما في تونس، فقد انخفض الدين العام الخارجي من 19 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 18 مليار دولار في عام 2006 بعد أن قامت بالسداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية في ضوء الحصول على عوائد خصخصة شركة الاتصالات التونسية.

ولقد نجم عن ارتفاع أسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار في عام 2006 زيادة قيمة الدين العام الخارجي المقوم بالدولار، في ظل ثبات العوامل الأخرى، لمعظم الدول العربية المقترضة. ففي الأردن على سبيل المثال، أدى تغير سعر صرف العملات مقابل الدولار إلى زيادة قيمة المديونية الخارجية بحوالي 275 مليون دولار في عام 2006، علماً بأن صافي تسديدات القروض الخارجية بلغ حوالي 92 مليون دولار في العام نفسه. وبذلك، فبدلاً من انخفاضها ارتفعت المديونية الخارجية للأردن من 7,122 مليون دولار في عام 2005 إلى 7,305 مليون دولار في عام 2006.

وفي تطور آخر، حصلت موريتانيا على إعفاء جزء كبير من مديونيتها الخارجية ضمن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون[5]. فقد تم إعفاء موريتانيا من ديونها الخارجية المستحقة لمؤسسة التنمية الدولية (البنك الدولي) بحوالي 607 مليون دولار، وصندوق التنمية الإفريقي بمقدار 241 مليون دولار وصندوق النقد الدولي بنحو 49 مليون دولار. وبذلك حصلت موريتانيا في عام 2006 على إعفاء من مديونيتها الخارجية بإجمالي وصل إلى897 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض دينها العام الخارجي من 2,134 مليون دولار في عام 2005 إلى 1,248 مليون دولار في عام 2006. ويشار إلى أن كلاً من السودان والصومال وجزر القمر مرشحة للاستفادة من المبادرة لكونها مؤهلة لذلك في إطار مبادرة هيبيك[6].

وبالإضافة إلى كل من الجزائر وتونس وموريتانيا، فقد تراجع الدين العام الخارجي أيضاً لمصر من 29.7 مليار دولار في عام 2005 إلى 29 مليار دولار في عام 2006، وللمغرب من 12.4 مليار دولار إلى 11.9 مليار دولار. وقد ارتفع الدين العام الخارجي بنسبة قليلة لكل من جيبوتي والسودان وسورية وعمان واليمن. أما في لبنان، فقد ارتفع الدين العام

---

(5) المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) التي تم إطلاقها من قبل مجموعة الدول الصناعية الثماني في يوليو/تموز 2005، نصت على إعفاء ديون الدول المؤهلة في "مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون" (مبادرة هيبيك) Heavily Indebted Poor Countries Initiative المستحقة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الإفريقي.

(6) ستحصل هذه الدول على إعفاء من ديونها الخارجية المستحقة للمؤسسات المالية الدولية الثلاث عندما تلتزم بالإصلاح الاقتصادي وتحافظ على استقرار الاقتصاد الكلي ضمن برنامج صندوق النقد الدولي "تسهيل النمو والحد من الفقر" وتضع استراتيجية للحد من الفقر وتطبق أجزاءاً هامة منها.

الخارجي من 18.9 مليار دولار في عام 2005 إلى 20.1 مليار دولار في عام 2006 جراء التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام 2006.

وعلى صعيد إجمالي خدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 18.4 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 27.7 مليار دولار في عام 2006. ويعود الارتفاع الكبير نسبياً في خدمة الدين العام الخارجي، بالدرجة الأولى إلى الزيادة الكبيرة في خدمة الدين العام الخارجي للجزائر التي ارتفعت من حوالي 5.8 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 13.3 مليار دولار في عام 2006، جراء قيامها بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية في عام 2006. وكذلك، فإن خدمة الدين العام الخارجي لتونس ازدادت من 2.1 مليار دولار في عام 2005 إلى ما يقارب 2.8 مليار دولار في عام 2006 جراء قيامها أيضاً بالسداد المبكر لجزء من ديونها الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن السداد المبكر للديون يتطلب القيام بسداد هذه الديون دفعة واحدة، كما حصل في الجزائر وتونس في عام 2006، مما يعكس الارتفاع الملحوظ في خدمة الدين، الملحق (7/9).

أما في لبنان، فقد ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي بمقدار 850 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى حوالي 4 مليار دولار نتيجة لزيادة الاقتراض العام الخارجي، الأمر الذي تطلب زيادة دفعات أصل الدين والفوائد. وفي مصر، ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي من 3.1 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 3.5 مليار دولار في عام 2006، وارتفعت أيضاً بصورة طفيفة في كل من الأردن وعمان واليمن، في حين أنها انخفضت في كل من السودان وسورية والمغرب وموريتانيا بنسب متفاوتة.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

من أجل استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت للدول العربية المقترضة كمجموعة من 34.6 في المائة في عام 2005 إلى 27.5 في المائة في عام 2006، مسجلة انخفاضاً للعام الرابع على التوالي. وقد جاء ذلك في ضوء النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة وانخفاض المديونية العامة الخارجية للعديد منها. وتقترب نسبة الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2006

مع النسبة المقابلة لمجموعة الدول النامية التي بلغت 26.3 في المائة في العام نفسه. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعمان وسورية والمغرب واليمن ومصر أقل من المتوسط للدول العربية وللدول النامية، إذ أنها لم تتجاوز 27 في المائة. وجاءت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من موريتانيا والأردن وجيبوتي وتونس والسودان ولبنان أكثر من المتوسط للدول العربية وللدول النامية، حيث تراوحت بين 46.0 في المائة في موريتانيا وحوالي 86.5 في المائة في لبنان، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
2005 و2006

(نسبة مئوية)

	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2005	2006*	2005	2006*
الجزائر	16.7	4.8	12.0	23.2
عمان	12.5	11.7	1.2	1.1
سورية	17.5	15.6	5.5	3.7
المغرب	21.1	18.0	10.0	8.4
اليمن	30.0	25.8	3.1	2.9
مصر	33.2	27.0	9.7	8.9
موريتانيا	114.9	46.0	17.2	6.3
الأردن	56.1	51.3	9.0	8.2
جيبوتي	58.7	56.7	9.1	8.6
تونس	65.6	57.2	14.4	18.0
السودان	81.4	64.8	6.2	2.8
لبنان	85.6	86.5	23.7	27.9
الدول العربية المقترضة	**34.6**	**27.5**	**12.2**	**14.2**
الدول النامية	**28.7**	**26.3**	**12.2**	**13.8**

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9) وصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل/ نيسان 2007.

وعلى صعيد الدول فرادى، سجلت الجزائر أكبر انخفاض في نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تعتبر النسبة الأدنى في الدول العربية المقترضة، والتي بلغت 4.8 في المائة في عام 2006، وذلك نتيجة للسداد المبكر لمعظم مديونيتها الخارجية وأيضاً للنمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، تراجعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة في كل من موريتانيا والسودان. فقد أدى إعفاء جزء كبير من المديونية الخارجية لموريتانيا ضمن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون إلى انخفاض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 114.9 في المائة في عام 2005، وهي أكبر نسبة بين الدول العربية المقترضة آنذاك، إلى 46.0 في المائة

في عام 2006. أما في السودان، فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الدين العام الخارجي في عام 2006، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بصورة ملموسة من 81.4 في المائة في عام 2005 إلى 64.8 في المائة في عام 2006 جراء النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي. وبرزت تونس كذلك بين الدول العربية المقترضة التي شهدت تحسناً في هذا المؤشر، حيث انخفضت نسبة مديونيتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 65.6 في المائة في عام 2005 إلى 57.2 في المائة في عام 2006، وذلك بسبب السداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية والنمو الاقتصادي الجيد. وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة في بقية الدول العربية المقترضة في عام 2006 باستثناء لبنان، حيث ارتفعت هذه النسبة من 85.6 في المائة في عام 2005 إلى 86.5 في عام 2006.

وفيما يخص مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 12.2 في المائة في عام 2005 إلى 14.2 في المائة في عام 2006 بسبب القفزة الكبيرة في خدمة الدين العام الخارجي للجزائر. ويلاحظ أن هذه النسبة أعلى بصورة طفيفة من متوسط نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول النامية التي بلغت 13.8 في المائة في عام 2006، الملحق (9/9).

وقد ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في كل من الجزائر وتونس جراء السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية. أما في لبنان، فمع ارتفاع قيمة المديونية الخارجية وتباطؤ النمو، ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 23.7 في المائة في عام 2005 إلى 27.9 في المائة في عام 2006، وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين الدول العربية المقترضة.

وفيما يخص بقية الدول العربية المقترضة، فقد تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بدرجات متفاوتة. ففي موريتانيا، انخفضت هذه النسبة من 17.2 في المائة في عام 2005 إلى 6.3 في المائة في عام 2006 بسبب انخفاض خدمة الدين الخارجي إثر إعفاء جزء من ديونها الخارجية وارتفاع صادرات السلع والخدمات بأكثر من الضعف، بينما بلغت النسبة لعمان 1.1 في المائة في عام 2006، وهي الأقل بين الدول العربية المقترضة.

تطورات أسعار الصرف العربية

أدى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو في عام 2006 إلى انخفاض العديد من العملات العربية مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، وبوجه خاص العملات المثبتة قيمتها أمام الدولار. وفي المقابل تحسنت قيمة عملات بعض الدول العربية الأخرى، وخاصة منها عملات دول المغرب العربي التي ليست مثبتة قيمتها أمام الدولار، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

نظم صرف العملات العربية في نهاية عام 2006

العملات المثبتة قيمتها	العملات التي تتبع نظام صرف مرن
إلى الدولار الأمريكي: الدرهم الإماراتي الدينار البحريني الريال السعودي الريال العماني الريال القطري الدينار الكويتي الدينار الأردني الفرنك الجيبوتي (مجلس العملة) الليرة السورية الدينار العراقي الأوقية الموريتانية **إلى اليورو:** فرنك جزر القمر (مجلس العملة) **إلى سلة من العملات:** الدرهم المغربي (غير معلنة) الدينار الليبي (حقوق السحب الخاصة)	**نظام مدار:** الدينار التونسي الدينار الجزائري الدينار السوداني الليرة اللبنانية* **نظام حر:** الجنيه المصري الريال اليمني

المصدر: ملحق (10/9).

* يختلف النظام الرسمي المعلن عن النظام الفعلي.

بالنسبة للدول التي تثبت قيمة عملاتها مقابل الدولار، قام بنك الكويت المركزي برفع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 0.63 في المائة خلال عام 2006، وذلك للحد من الضغوط التضخمية وامتصاص الطفرة في السيولة المحلية، وبذلك انخفضت قيمة الدينار الكويتي مقابل اليورو بنسبة 1.19 في المائة فقط. وفي بقية دول مجلس التعاون فقد انخفضت قيمة عملاتها مقابل اليورو بنسبة تناهز 2.2 في المائة. كما انخفضت قيمة الدينار الأردني أيضاً مقابل اليورو بنسبة 2.13 في المائة. ولقد انضمت موريتانيا إلى مجموعة الدول العربية المثبتة عملاتها أمام الدولار خلال عام 2006، حيث قامت السلطات بتثبيت قيمة الأوقية مقابل الدولار، والتي انخفضت بدورها بنسبة 4.1 في المائة مقابل اليورو خلال العام. وفي جيبوتي بقيت قيمة الفرنك مثبتة مقابل الدولار، وبالتالي انخفض سعر الصرف مقابل اليورو بنسبة 2.19 في المائة. وفي سورية واصلت الليرة استقرارها مقابل الدولار حيث لم تتعد تذبذبات سعر الصرف 0.5 في المائة. أما في العراق وبعد استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، انخفضت قيمة العملة خلال عام 2006 بنسبة 0.7 في المائة. وفي جزر القمر ارتفعت قيمة الفرنك مقابل الدولار لتواكب ارتفاع اليورو مقابل الدولار، وذلك في ضوء تثبيت سعر صرف الفرنك أمام اليورو، الملحقان (11/9) و(12/9).

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظم سعر صرف أكثر مرونة، فلقد ارتفعت قيمة الدينار السوداني بنسبة 10.8 في المائة مقابل الدولار وبنسبة أقل 9.5 في المائة مقابل اليورو. وتجدر الملاحظة أن بنك السودان لم يتدخل في أسواق الصرف للحد من ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار، وذلك للحد من التضخم واتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال ارتفاع سعر الصرف. وانخفضت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بنسبة 2.69 في المائة ومقابل اليورو بنسبة 7.62 في المائة خلال عام 2006. وفي مصر ارتفع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنسبة 0.88 في المائة خلال عام 2005، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الجنيه مقابل اليورو بنسبة 1.39 في المائة. وتعزى هذه التطورات إلى قيام المصرف المركزي المصري بتعزيز الاحتياطات الخارجية في ظل ارتفاع الفائض في ميزان الحساب الجاري. أما في تونس، فقد انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو بنسبة 2.59 في المائة و4.16 في المائة على التوالي. وفي المغرب انخفض أيضاً سعر صرف الدرهم مقابل اليورو بنسبة 0.46 في المائة، في حين ارتفع سعر صرف الدرهم مقابل الدولار بنسبة 0.78 في المائة. أما في لبنان فقد استقرت قيمة الليرة مقابل الدولار على المستوى ذاته، وانخفضت مقابل اليورو بنسبة 1.21 في المائة، الملحقان (11/9) و(12/9).

وبالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة[7]، فقد انخفضت قيمة الدينار التونسي والريال اليمني بنسبة تفوق 2 في المائة خلال عام 2006، كما سجلت الأوقية الموريتانية انخفاضا بنسبة 0.78 في المائة خلال الفترة نفسها والدينار العراقي انخفاضاً بنسبة 0.33 في المائة. في حين سجلت بقية عملات الدول العربية تحسناً في قيمتها مقابل حقوق السحب الخاصة، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2006، الملحق (13/9).

ومن منظور الاتجاهات العامة لتغير سعر صرف العملات العربية مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2006، فقد سجل سعر صرف الجنيه المصري أعلى تراجع (أي زيادة عدد وحدات العملة الوطنية) بنسبة 61.6 في المائة مقابل الدولار و122.3 في المائة مقابل اليورو. ويعزى ذلك بصفة خاصة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الفترة 2001-2003، ثم إلى قرار الحكومة بتعويم الجنيه المصري في بداية عام 2003، مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه بأكثر من 30 في المائة خلال الأشهر الأولى من ذلك العام. كما شهدت الأوقية الموريتانية تطورات مماثلة ولكن أقل حدة، حيث تراجع سعر الصرف بنسبة 12.8 في المائة مقابل الدولار وبنسبة 55.2 في المائة مقابل اليورو خلال الفترة المذكورة. أما في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن، فقد تراجعت أسعار صرف هذه العملات بنسبة 37.4 في المائة مقابل اليورو. وتعكس في الواقع هذه التطورات سياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار. وبالنسبة لاتجاهات سعر صرف عملات دول المغرب العربي، فقد ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار بنسبة 17.7 في المائة، وكل من الدينار التونسي والدينار الجزائري بنسبة بلغت حوالي 4 في المائة، في حين تراجعت قيمة الدرهم المغربي مقابل اليورور بنسبة 12.9 في المائة، وكل من الدينار التونسي والدينار الجزائري بنسبة 32.5 في المائة، وذلك خلال الفترة 2000-2006، الشكلان (5) و(6).

(7) تحتسب قيمة حقوق السحب الخاصة على أساس أسعار صرف السوق اليومية لسلة من العملات الرئيسية، هي : الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الإسترليني.

الشكل (5) : نسبة التغير لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار 2006-2000

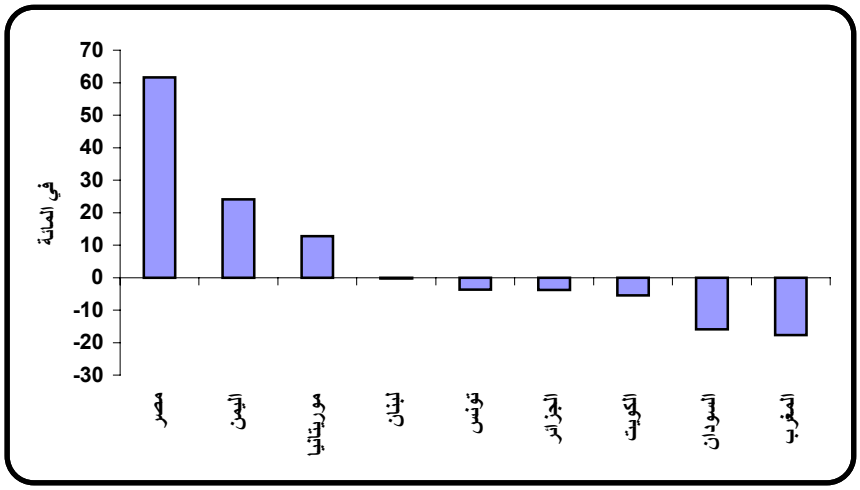

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

* تم احتساب المتوسط السنوي لأسعار صرف عملات الدول العربية مقابل الدولار على أساس شهري، وترمز نسبة التغير الموجبة (+) إلى انخفاض في العملة الوطنية المعنية (أي زيادة وحدات العملة الوطنية مقابل كل دولار واحد).

الشكل (6): نسبة التغير لأسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو 2006-2000

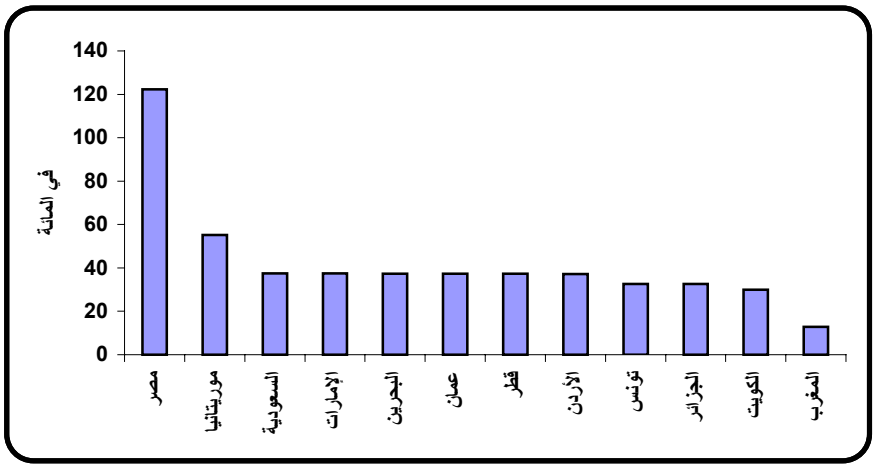

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

* تم احتساب المتوسط السنوي لأسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو على أساس شهري، وترمز نسبة التغير الموجبة (+) إلى انخفاض في العملة الوطنية المعنية (أي زيادة وحدات العملة الوطنية مقابل كل يورو واحد).

أما فيما يخص الاتجاهات العامة لأسعار الصرف الفعلية الحقيقية[8] خلال الفترة 2001-2006، فقد سجلت جميع الدول العربية تراجعا باستثناء قطر واليمن والسودان. فقد سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي أعلى تراجعا بنسبة تناهز 19 في المائة، تليها مصر بنسبة 6.7 في المائة. كذلك تراجعت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 3 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي دول المغرب العربي سجلت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية تراجعاً بحوالي 6.12 في المائة. وتعزى هذه التطورات بصفة خاصة إلى تراجع قيمة العملات العربية مقابل اليورو. ويشير تراجع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للدول العربية إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات العربية، بوجه عام. وتجدر الملاحظة أن ارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لكل من قطر واليمن تعزى بشكل خاص إلى ارتفاع معدلات التضخم فيها خلال هذه الفترة، في حين يعزى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في السودان لارتفاع قيمة الدينار مقابل كل من الدولار واليورو، الشكل (7).

الشكل (7): نسبة التغير في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية 2006-2001

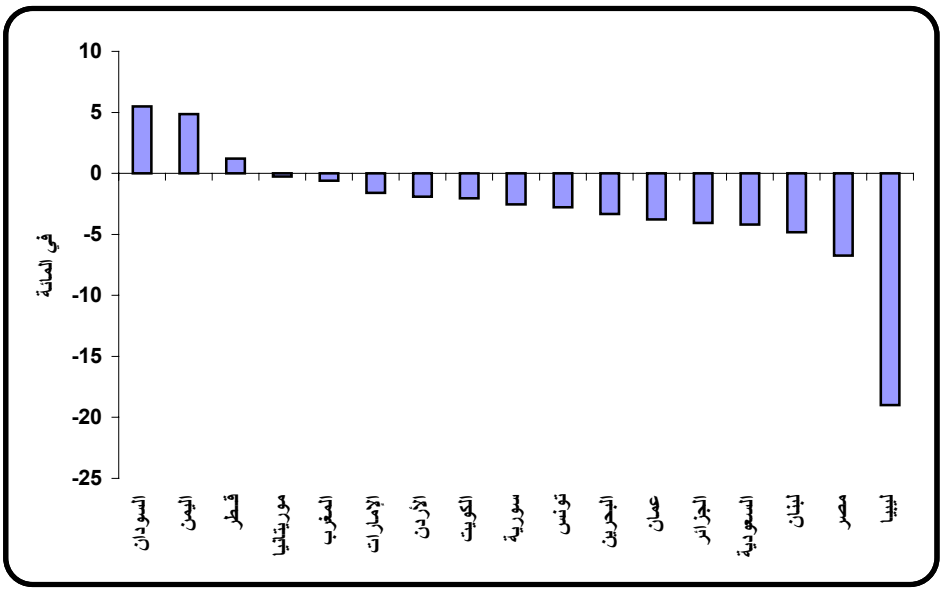

المصدر: صندوق النقد الدولي – قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي.

(8) يعتبر مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقياساً للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية، حيث يشير ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، في حين يشير انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات. ويحتسب سعر الصرف الفعلي الحقيقي على أساس متوسط مرجح لأسعار الصرف الإسمية الثنائية للبلد المعني إزاء شركائه التجاريين، ويتم تعديل مؤشر سعر الصرف الإسمي الفعلي على ضوء تغير مستوى الأسعار المحلية كنسبة إلى الأسعار الأجنبية للدول الشريكة التجارية.

الإطار رقم (1)
نظام تثبيت سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية

تنتهج غالبية الدول العربية نظام تثبيت سعر الصرف الاسمي أمام عملة رئيسية أو سلة من العملات، بينما يتبع البعض الآخر نظما أكثر مرونة. ويجدر بالذكر أن تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف تظل مهمة في كافة الدول العربية، مما يجعل اقتصاد هذه الدول يتأثر بصفة مباشرة بتطورات السياسة النقدية على المستوى العالمي. وفيما يلي شرح لنظام السياسة النقدية القائم على تثبيت سعر الصرف.

يعرف في الأدبيات الاقتصادية أن الدول لا يمكن أن تثبت سعر الصرف وتتمتع باستقلالية السياسة النقدية في الآن نفسه، وذلك في ظل عدم وجود أي قيود على حركة رأس المال. فعلى سبيل المثال، لا تفرض دول مجلس التعاون الخليجي قيودا على ميزان الحسابات الرأسمالية وتثبت هذه الدول سعر الصرف الاسمي مقابل الدولار. وينتج عن ذلك فقدان استقلالية السياسة النقدية إلى حد كبير. في حين تنتهج تونس ومصر نظم صرف أكثر مرونة مما يمكن السلطات النقدية فيهما من تحريك أسعار الفائدة حسب التطورات الاقتصادية المحلية، وبذلك تتمتع السياسة النقدية باستقلالية أكبر.

لتثبيت سعر الصرف يعلن البنك المركزي عن سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة التثبيت، وتتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف من خلال عمليات بيع أو شراء العملة المحلية لمقاومة الضغوط على سعر الصرف، مما يؤثر بصورة مباشرة على الاحتياطي الأجنبي وبالتالي على السيولة المحلية. فمثلا عند ارتفاع فائض الحساب الجاري ترتفع تدفقات العملة الأجنبية، ونتيجة تحويل عائدات الصادرات إلى العملة المحلية ترتفع الضغوط على سعر الصرف. فيتدخل البنك المركزي للحد من ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل عملة التثبيت من خلال عمليات بيع العملة المحلية. فينتج عن تدخل البنك المركزي ارتفاع مستوى الاحتياطي الأجنبي ونمو كتلة النقود بمفهومها الضيق، مما يؤدي إلى زيادة في السيولة المحلية وإلى ارتفاع الضغوط التضخمية. يلاحظ من خلال هذا التحليل أن البنك المركزي يفقد قدرته على مقاومة التضخم بسبب تثبيت سعر الصرف. ونظرا لعدم استقلالية السياسة النقدية، يحاول عادة البنك المركزي الحد من طفرة السيولة المحلية من خلال عمليات التعقيم، أي بيع أو إصدار سندات الخزانة وشهادات الإيداع مقابل امتصاص للسيولة الناتجة عن الإيرادات النفطية. ويجدر بالذكر أنه لا يمكن للبنك المركزي الاستمرار في عمليات التعقيم على المدى المتوسط. فبغض النظر عن تكلفة هذه العمليات، فإن سعر شهادات الإيداع يتراجع نتيجة عمليات البيع مما يرفع العائد عليها ويساهم في جلب التدفقات الرأسمالية. وتصبح بذلك عمليات التعقيم غير فعالة على المدى المتوسط، بل تساهم في نمو السيولة المحلية، مما يؤدي بالبنك المركزي إلى الاختيار بين تغيير سعر الصرف مقابل عملة التثبيت أو زيادة التضخم في الاقتصاد.

وبناءاً على فرضية تعادل أسعار الفائدة فإن سعر الفائدة المحلي يعادل سعر الفائدة على عملة التثبيت إضافة إلى التغيير المتوقع في قيمة هذه العملة مقابل العملة المحلية. وبما أن نسبة تغير العملة منعدمة نتيجة تثبيت سعر الصرف، تتبع أسعار الفائدة المحلية عن قرب تطورات أسعار الفائدة على عملة التثبيت، ويفقد بذلك البنك المركزي استقلالية السياسة النقدية. فيغير البنك المركزي أسعار الفائدة المحلية حسب تطورات أسعار الفائدة على عملة التثبيت حتى لو تعارض ذلك مع أهداف الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، خلال الفترة 2001-2004 ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية بينما خفض بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار. ونجم عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي غذى طفرة السيولة الناجمة عن عائدات النفط، فأصبح بذلك هدف استقرار سعر الصرف في تضارب مع استقرار الأسعار. وابتداءاً من النصف الثاني من عام 2004 إلى نهاية النصف الأول لعام 2006 رفع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مما أدى إلى تحييد آثار ارتفاع أسعار النفط على السيولة المحلية.

وأخيرا وليس آخرا، يوجد تباين مهم ضمن نظام تثبيت سعر الصرف الذي تنتهجه الدول العربية. أولا وعلى غرار دول المجلس، تثبت كل من جيبوتي وجزر القمر سعر الصرف إلى الدولار واليورو، ولكن تنتهج هذه الدول نظام مجلس العملة والذي يتطلب تغطية 100 في المائة من كتلة النقود بمفهومها الضيق، بالاحتياطي الخارجي. فعندما يرتفع سعر الفائدة على عملة التثبيت ترتفع أسعار الفائدة المحلية وتتقلص القاعدة النقدية. ويشير هذا التحليل إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على عملة التثبيت (الدولار) يؤثر بصورة مباشرة وأكبر على جيبوتي وجزر القمر مقارنة بدول المجلس. ثانيا، تثبت بعض الدول سعر الصرف، على غرار سورية، دون أن تتبع أسعار الفائدة المحلية أسعار الفائدة على عملة التثبيت ويعزى ذلك إلى أن سورية تفرض قيودا على حركة رأس المال، مما يعطي للسلطات النقدية السورية استقلالية نسبية أكبر في تغيير أسعار الفائدة المحلية.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	* 2006
	الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	238,139.8	245,742.0	301,572.0	402,214.9	560,229.8	659,799.6
الاردن	2,294.3	2,770.0	3,081.7	3,882.9	4,301.4	5,204.4
الإمارات	48,413.9	52,163.4	67,136.8	90,998.0	117,255.3	134,995.2
البحرين	5,657.2	5,887.1	6,721.1	7,620.6	10,131.1	11,702.7
تونس	6,650.7	7,539.5	8,640.5	10,065.5	10,487.1	11,785.9
الجزائر	19,090.0	18,720.0	24,460.0	32,220.0	46,330.0	54,740.0
جيبوتي	75.7	82.5	37.0	38.0	40.0	50.0
السعوديه	67,973.2	72,464.3	93,243.5	125,665.3	180,086.9	210,458.7
السودان	1,698.7	1,949.1	2,542.2	3,777.8	4,824.3	5,656.6
سوريه	5,287.0	6,556.0	5,761.9	5,252.6	6,711.0	7,592.8
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	12,872.1	12,218.8	9,711.1	17,810.0	23,697.4	29,343.0
عمان	11,070.8	11,173.0	11,669.7	13,381.0	18,691.8	21,202.0
قطر	10,870.1	10,978.0	13,382.1	18,684.6	25,761.8	26,980.5
الكويت	16,244.9	15,363.8	21,791.9	30,089.2	46,970.5	58,633.0
لبنان	880.2	1,017.7	1,444.3	2,050.0	2,278.2	2,791.5
ليبيا	10,948.5	7,757.5	9,961.0	13,384.3	28,848.1	37,553.0
مصر	7,249.0	7,250.1	8,987.3	12,274.1	16,073.2	20,545.6
المغرب	7,141.8	7,838.9	8,761.6	9,912.2	10,696.5	11,913.4
موريتانيا	354.9	328.0	313.9	433.0	632.0	1,366.1
اليمن	3,366.9	3,684.4	3,924.4	4,675.7	6,413.2	7,285.3
	الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	160,227.7-	169,881.2-	193,222.9-	257,178.2-	313,131.6-	357,909.6-
الاردن	4,301.4-	4,500.7-	5,077.8-	7,261.1-	9,317.3-	10,260.4-
الإمارات	32,818.5-	37,533.0-	45,824.4-	63,430.9-	74,494.2-	86,118.4-
البحرين	4,047.3-	4,697.2-	5,319.2-	6,135.3-	7,606.1-	8,565.2-
تونس	9,027.2-	9,874.5-	11,083.5-	12,593.5-	12,454.7-	14,374.5-
الجزائر	9,480.0-	12,010.0-	13,320.0-	17,950.0-	19,860.0-	20,680.0-
جيبوتي	263.1-	286.6-	238.0-	261.0-	277.0-	346.0-
السعوديه	28,606.8-	29,624.4-	33,867.8-	41,050.4-	54,552.8-	63,829.1-
السودان	2,024.8-	2,152.8-	2,536.1-	3,586.2-	5,946.0-	7,104.7-
سوريه	4,129.8-	4,411.0-	4,429.9-	6,532.0-	8,703.0-	10,084.6-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	11,152.1-	8,344.8-	8,443.5-	18,107.0-	20,002.2-	22,963.0-
عمان	5,306.6-	5,635.9-	6,085.8-	7,872.6-	8,028.6-	9,928.0-
قطر	3,385.7-	3,650.3-	4,358.5-	5,409.6-	9,063.7-	11,364.0-
الكويت	7,050.3-	8,115.3-	9,879.0-	11,663.4-	14,237.7-	14,349.0-
لبنان	6,799.5-	5,974.0-	6,665.2-	8,502.5-	8,396.6-	8,547.0-
ليبيا	4,809.0-	5,833.0-	5,569.3-	6,744.6-	11,173.7-	13,246.8-
مصر	13,791.1-	12,822.0-	13,322.0-	18,895.3-	23,956.5-	28,983.5-
المغرب	10,163.7-	10,900.4-	13,095.4-	16,396.8-	18,904.7-	21,308.9-
موريتانيا	470.6-	432.7-	550.2-	927.5-	1,443.9-	1,166.6-
اليمن	2,600.0-	3,082.6-	3,557.4-	3,858.6-	4,712.9-	4,689.9-

* بيانات أولية.

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	* 2006
	الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	77,912.1	75,860.8	108,349.0	145,036.7	247,098.1	301,890.0
الاردن	2,007.0-	1,730.7-	1,996.2-	3,378.1-	5,015.9-	5,056.0-
الإمارات	15,595.4	14,630.4	21,312.5	27,567.1	42,761.1	48,876.8
البحرين	1,609.8	1,189.9	1,401.9	1,485.4	2,525.0	3,137.5
تونس	2,376.6-	2,335.0-	2,443.0-	2,528.0-	1,967.7-	2,588.7-
الجزائر	9,610.0	6,710.0	11,140.0	14,270.0	26,470.0	34,060.0
جيبوتي	187.4-	204.1-	201.0-	223.0-	237.0-	296.0-
السعوديه	39,366.4	42,839.9	59,375.7	84,614.9	125,534.1	146,629.6
السودان	326.1-	203.7-	6.1	191.6	1,121.7-	1,448.1-
سوريه	1,157.2	2,145.0	1,332.0	1,279.4-	1,992.0-	2,491.8-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	1,720.0	3,874.0	1,267.6	297.0-	3,695.2	6,380.0
عمان	5,764.2	5,537.1	5,583.9	5,508.5	10,663.2	11,274.0
قطر	7,484.3	7,327.7	9,023.6	13,275.0	16,698.1	15,616.5
الكويت	9,194.6	7,248.5	11,912.9	18,425.9	32,732.9	44,284.0
لبنان	5,919.4-	4,956.2-	5,220.9-	6,452.4-	6,118.3-	5,755.4-
ليبيا	6,139.5	1,924.5	4,391.7	6,639.7	17,674.3	24,306.2
مصر	6,542.1-	5,571.9-	4,334.7-	6,621.2-	7,883.3-	8,437.9-
المغرب	3,021.9-	3,061.4-	4,333.7-	6,484.7-	8,208.2-	9,395.6-
موريتانيا	115.7-	104.7-	236.3-	494.5-	812.0-	199.5
اليمن	766.9	601.8	367.0	817.1	1,700.3	2,595.4
	ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
مجموع الدول العربية	36,506.7-	33,105.6-	34,430.2-	40,989.5-	47,149.9-	54,237.8-
الاردن	50.9-	11.1	22.7-	159.7	167.3	294.5
الإمارات	1,796.9-	6,799.2-	9,097.3-	11,921.0-	12,424.8-	13,881.6-
البحرين	118.9-	383.5-	118.6-	50.0	273.1	311.7
تونس	638.1	381.4	397.2	523.9	343.3	457.2
الجزائر	3,220.0-	3,410.0-	4,050.0-	5,610.0-	7,350.0-	6,720.0-
جيبوتي	122.8	123.4	197.0	201.0	231.0	247.0
السعوديه	14,713.0-	14,922.0-	16,299.0-	19,133.9-	21,558.9-	32,105.1-
السودان	1,265.0-	1,294.8-	1,663.0-	2,133.1-	3,092.3-	4,147.7-
سوريه	696.1-	1,249.0-	1,119.0-	21.8-	131.3	36.8
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	13,633.2-	2,863.5-	3,191.1-	3,966.8-	5,012.9-	7,629.0-
عمان	2,150.2-	1,992.2-	2,426.5-	3,113.1-	3,690.5-	4,375.0-
قطر	1,732.1-	1,986.8-	1,619.8-	3,469.2-	6,639.3-	6,008.2-
الكويت	1,212.9	843.2-	110.7-	2,286.1	4,975.7	10,157.4
لبنان	380.2	510.9	532.4	620.0	3,168.9	3,971.3
ليبيا	1,743.2-	686.3-	475.6-	1,177.7-	2,096.9-	2,674.4-
مصر	2,688.6	2,541.2	4,444.9	5,290.9	4,183.8	5,399.4
المغرب	1,077.8	1,208.2	1,827.1	2,584.8	3,951.1	4,936.6
موريتانيا	139.1-	46.8	64.5-	123.0-	237.1-	393.7-
اليمن	1,368.5-	1,498.1-	1,570.8-	2,036.2-	2,472.8-	2,115.1-

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
	ميزان السلع والخدمات والدخل					
مجموع الدول العربية	41,405.5	42,755.2	73,918.9	104,047.2	199,948.2	247,652.2
الاردن	2,058.0-	1,719.6-	2,018.9-	3,218.5-	4,848.6-	4,761.5-
الإمارات	13,798.5	7,831.2	12,215.1	15,646.0	30,336.3	34,995.2
البحرين	1,491.0	806.4	1,283.3	1,535.4	2,798.1	3,449.2
تونس	1,738.4-	1,953.7-	2,045.8-	2,004.0-	1,624.3-	2,131.4-
الجزائر	6,390.0	3,300.0	7,090.0	8,660.0	19,120.0	27,340.0
جيبوتي	64.6-	80.7-	4.0-	22.0-	6.0-	49.0-
السعودية	24,653.4	27,917.9	43,076.7	65,481.1	103,975.2	114,524.5
السودان	1,591.1-	1,498.5-	1,657.0-	1,941.5-	4,214.0-	5,595.8-
سورية	461.1	896.0	213.0	1,301.2-	1,860.7-	2,455.1-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	11,913.2-	1,010.5	1,923.5-	4,263.8-	1,317.7-	1,249.0-
عمان	3,614.0	3,544.9	3,157.3	2,395.3	6,972.7	6,899.0
قطر	5,752.2	5,340.9	7,403.8	9,805.8	10,058.8	9,608.2
الكويت	10,407.5	6,405.3	11,802.2	20,711.9	37,708.6	54,441.4
لبنان	5,539.1-	4,445.4-	4,688.5-	5,832.5-	2,949.4-	1,784.1-
ليبيا	4,396.4	1,238.2	3,916.1	5,462.0	15,577.4	21,631.8
مصر	3,853.5-	3,030.7-	110.2	1,330.3-	3,699.5-	3,038.5-
المغرب	1,944.1-	1,853.3-	2,506.7-	3,899.8-	4,257.1-	4,459.0-
موريتانيا	254.8-	57.9-	300.8-	617.5-	1,049.1-	194.2-
اليمن	601.6-	896.3-	1,203.8-	1,219.1-	772.5-	480.3
	صافي التحويلات الجاريه					
مجموع الدول العربية	16,476.9-	14,599.8-	9,796.9-	4,785.9-	4,775.9-	6,893.8-
الاردن	2,058.8	2,264.2	3,205.9	3,216.1	2,588.4	2,789.7
الإمارات	4,208.0-	4,424.8-	4,661.7-	5,056.5-	5,884.3-	6,622.2-
البحرين	1,264.1-	856.9-	1,082.2-	1,119.9-	1,223.4-	1,530.9-
تونس	895.2	1,133.7	1,259.7	1,431.1	1,312.1	1,413.6
الجزائر	670.0	1,070.0	1,750.0	2,460.0	2,060.0	1,610.0
جيبوتي	32.7	40.6	26.0	14.0	14.0	19.0-
السعوديه	15,299.4-	16,044.9-	15,029.7-	13,555.2-	13,985.1-	15,590.4-
السودان	374.3	665.9	718.4	1,123.3	1,444.9	1,257.7
سوريه	493.0	479.0	539.0	678.4	770.5	579.7
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	3,497.1-	1,792.5-	989.0	1,859.2	3,235.5	3,567.7
عمان	1,531.4-	1,602.1-	1,672.3-	1,825.7-	2,257.5-	2,725.0-
قطر	1,601.4-	1,517.0-	1,650.3-	2,254.1-	2,576.9-	3,512.0-
الكويت	2,080.0-	2,141.3-	2,379.2-	2,550.1-	3,401.0-	3,456.9-
لبنان	151.0	79.5	266.7	1,715.8	1,056.5	1,159.5
ليبيا	725.6-	686.4-	1,294.4-	1,930.0-	633.6-	585.4
مصر	4,102.5	3,953.4	3,597.2	4,566.7	5,748.1	5,769.7
المغرب	3,555.1	3,330.2	4,098.2	4,864.1	5,387.4	6,315.0
موريتانيا	124.4	110.1	143.2	133.2	162.7	158.6
اليمن	1,273.0	1,339.6	1,379.5	1,443.7	1,405.7	1,356.0

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
	الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	**24,928.6**	**28,155.4**	**64,122.0**	**99,261.4**	**195,172.3**	**240,758.4**
الأردن	0.8	544.6	1,187.0	2.4-	2,260.2-	1,971.8-
الإمارات	9,590.5	3,406.4	7,553.4	10,589.5	24,452.0	28,373.0
البحرين	226.9	50.5-	201.1	415.4	1,574.7	1,918.4
تونس	843.2-	820.0-	786.1-	572.9-	312.3-	717.9-
الجزائر	7,060.0	4,370.0	8,840.0	11,120.0	21,180.0	28,950.0
جيبوتي	31.9-	40.1-	22.0	8.0-	8.0	68.0-
السعودية	9,354.0	11,873.0	28,047.0	51,925.9	89,990.1	98,934.1
السودان	1,216.8-	832.6-	938.6-	818.2-	2,769.1-	4,338.1-
سورية	954.1	1,375.0	752.0	622.8-	1,090.1-	1,875.4-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	15,410.3-	782.0-	934.5-	2,404.6-	1,917.8	2,318.7
عمان	2,082.6	1,942.8	1,485.0	569.6	4,715.2	4,174.0
قطر	4,150.8	3,823.9	5,753.6	7,551.6	7,481.9	6,096.2
الكويت	8,327.5	4,263.9	9,423.0	18,161.9	34,307.5	50,984.5
لبنان	5,388.1-	4,365.9-	4,421.8-	4,116.6-	1,892.9-	624.6-
ليبيا	3,670.8	551.8	2,621.7	3,532.0	14,943.9	22,217.2
مصر	249.0	922.7	3,707.4	3,236.4	2,048.6	2,731.2
المغرب	1,611.0	1,476.9	1,591.5	964.3	1,130.3	1,856.0
موريتانيا	130.4-	52.1	157.6-	484.3-	886.4-	35.6-
اليمن	671.4	443.3	175.7	224.6	633.2	1,836.3
	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي					
مجموع الدول العربية	**18,069.9-**	**14,157.5-**	**40,465.2-**	**63,318.0-**	**136,854.1-**	**167,663.7-**
الأردن	37.0-	374.3-	1,438.9-	454.4-	1,334.8	1,519.0
الإمارات	9,464.8-	1,497.6-	6,695.7-	6,499.7-	26,859.1-	17,200.8-
البحرين	317.0-	1,132.4-	543.1	340.7-	1,317.8-	1,104.5-
تونس	1,128.3	998.1	1,225.4	1,611.8	1,263.5	2,856.2
الجزائر	870.0-	710.0-	1,370.0-	1,870.0-	4,240.0-	11,220.0-
جيبوتي	10.2	34.9	6.0-	1.0	1.0-	99.0
السعودية	11,344.0-	8,858.0-	26,038.0-	47,254.0-	90,751.0-	97,941.1-
السودان	514.4	841.5	1,389.9	1,353.9	2,427.2	4,482.7
سورية	26.0-	230.0-	118.0-	158.1	314.7	350.7
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	228.8-	1,074.1-	270.5-	1,006.5	996.1-	1,095.7-
قطر	1,054.7-	1,712.4-	756.6-	1,335.4-	3,969.0-	3,973.6-
الكويت	2,548.1-	3,365.2-	10,668.2-	16,396.7-	30,347.6-	47,115.2-
لبنان	4,219.2	5,930.1	7,807.8	7,295.9	6,994.8	5,958.9
ليبيا	973.8-	70.0	130.0-	238.5-	392.4	4,741.3-
مصر	684.8	2,647.1-	4,710.1-	2,366.1-	6,564.4	242.7
المغرب	2,001.7	650.3-	363.4	1,210.2	1,637.4	1,397.3
موريتانيا	87.5	235.9	245.8	458.8	771.9	257.7
اليمن	148.0	16.5-	161.4	341.4	73.6-	435.7-

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
	بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	-2,779.4	137.9	3,378.7	-7,023.0	-3,652.8	-10,771.6
الاردن	36.1	170.2-	251.9	456.8	925.4	452.8
الإمارات	359.8	2,322.7-	432.9	596.3-	4,993.9	4,667.1-
البحرين	213.6	1,217.8	700.3-	83.2	37.2	8.0
تونس	22.0-	23.7-	25.2	26.2	14.2	0.0
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	61.7	55.0	16.0-	10.0-	13.0-	15.0-
السعوديه	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السودان	632.1	432.4	28.8-	194.5	872.5	353.1-
سوريه	92.0	95.0-	85.0	628.5	325.0	771.7
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	839.8-	554.0-	543.6-	1,058.5-	938.9-	2,422.4-
قطر	472.3-	322.8-	766.5-	2,289.3-	970.3	365.0
الكويت	2,898.8-	1,852.8-	513.0-	1,096.7-	3,394.5-	287.8-
لبنان	2,757.0	2,574.0	4,536.0	3,179.0-	5,102.0-	5,334.0-
ليبيا	1,363.1-	412.4-	258.5-	283.4	121.4	477.0
مصر	1,451.9-	1,780.6	1,271.7	190.3-	2,297.4-	633.4
المغرب	235.1	188.9-	311.8-	281.1-	411.5-	516.4-
موريتانيا	4.7-	149.8-	105.0-	47.0-	39.9	60.1
اليمن	114.2-	170.5	19.3	52.6	204.7	56.2
	الميزان الكلي					
مجموع الدول العربية	16,702.6	12,673.6	24,596.2	31,832.2	53,522.3	63,154.9
الاردن	29.9-	329.8	1,162.3	339.0	27.5	1,543.3
الإمارات	485.5	413.9-	1,290.7	3,493.5	2,586.8	6,505.1
البحرين	123.4	34.8	43.9	158.0	294.1	821.8
تونس	263.1	154.4	464.6	1,065.2	965.4	2,138.4
الجزائر	6,190.0	3,660.0	7,470.0	9,250.0	16,940.0	17,730.0
جيبوتي	40.0	49.8	0.0	17.0-	6.0-	16.0
السعوديه	1,990.0-	3,015.0	2,009.0	4,671.9	760.9-	993.0
السودان	70.3-	441.3	422.6	730.2	530.5	208.6-
سوريه	1,020.1	1,050.0	719.0	163.8	450.4-	753.0-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	1,014.0	314.7	671.0	517.6	2,780.2	655.9
قطر	2,623.9	1,788.7	4,230.5	3,926.9	4,483.2	2,487.6
الكويت	2,880.5	954.0-	1,758.1-	668.5	565.4	3,581.6
لبنان	1,168.9-	1,564.2	3,386.0	168.5	747.2	1,607.5
ليبيا	1,333.9	209.4	2,233.2	3,576.9	15,457.6	17,953.0
مصر	518.1-	56.2	269.0	680.0	6,315.6	3,607.3
المغرب	3,847.7	637.8	1,643.1	1,893.3	2,356.2	2,737.0
موريتانيا	47.6-	138.2	16.8-	72.6-	74.6-	282.2
اليمن	705.2	597.3	356.4	618.6	764.3	1,456.8

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2001-2006)

(نسب مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006 *
مجموع الدول العربية	11.7	11.3	14.4	16.3	22.6	23.7
الاردن	22.4-	18.1-	19.6-	29.6-	39.5-	35.5-
الإمارات	22.4	19.5	24.1	25.9	32.0	29.6
البحرين	20.3	14.0	14.4	13.2	18.8	19.8
تونس	11.8-	10.1-	9.1-	8.6-	6.8-	8.2-
الجزائر	17.6	11.8	16.4	16.8	25.7	29.2
جيبوتي	32.7-	34.5-	32.2-	33.7-	33.5-	39.0-
السعودية	21.5	22.7	27.7	33.8	39.8	42.1
السودان	2.1-	1.1-	0.0	0.7	3.4-	3.3-
سورية	5.7	10.4	6.1	5.2-	7.1-	7.3-
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	9.7	22.2	11.9	1.2-	11.1	15.2
عَمان	28.9	27.2	25.6	22.3	34.6	31.6
قطر	42.7	37.8	38.3	41.8	39.3	29.6
الكويت	26.3	19.0	24.9	31.0	39.0	43.5
لبنان	34.7-	26.5-	26.4-	29.6-	27.7-	24.7-
ليبيا	20.4	9.4	17.9	20.8	41.3	45.7
مصر	6.7-	6.5-	5.3-	8.4-	8.8-	7.9-
المغرب	8.0-	7.6-	8.7-	11.5-	13.9-	14.3-
موريتانيا	10.5-	9.1-	18.4-	33.1-	43.7-	7.4
اليمن	7.8	5.6	3.1	5.9	9.9	12.2

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2006-2001)

(نسب مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006 *
مجموع الدول العربية	**3.8**	**4.2**	**8.5**	**11.2**	**17.9**	**18.9**
الاردن	0.0	5.7	11.6	0.0	-17.8	-13.8
الإمارات	13.8	4.5	8.5	10.0	18.3	17.2
البحرين	2.9	-0.6	2.1	3.7	11.7	12.1
تونس	-4.2	-3.5	-2.9	-2.0	-1.1	-2.3
الجزائر	12.9	7.7	13.0	13.1	20.6	24.9
جيبوتي	-5.6	-6.8	3.5	-1.2	1.1	-9.0
السعودية	5.1	6.3	13.1	20.7	28.5	28.4
السودان	-7.7	-4.6	-4.4	-3.1	-8.4	-9.9
سورية	4.7	6.7	3.5	-2.5	-3.9	-5.5
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	-87.2	-4.5	-8.8	-9.7	5.8	5.5
عمان	10.4	9.6	6.8	2.3	15.3	11.7
قطر	23.7	19.7	24.4	23.8	17.6	11.6
الكويت	23.9	11.2	19.7	30.6	40.9	50.0
لبنان	-31.6	-23.3	-22.3	-18.9	-8.6	-2.7
ليبيا	12.2	2.7	10.7	11.1	34.9	41.8
مصر	0.3	1.1	4.6	4.1	2.3	2.5
المغرب	4.3	3.6	3.2	1.7	1.9	2.8
موريتانيا	-11.9	4.5	-12.3	-32.4	-47.7	-1.3
اليمن	6.8	4.2	1.5	1.6	3.7	8.7

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية *

(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الدول العربية	119,965.8	136,369.1	166,193.7	205,572.2	250,434.5	321,993.1
الاردن	2,579.7	3,495.6	4,740.6	4,825.9	4,744.7	6,103.2
الإمارات	14,146.1	15,219.3	15,087.6	18,529.9	21,010.3	27,617.4
البحرين	1,689.6	1,473.2	1,525.0	1,687.5	1,986.5	2,805.0
تونس	2,925.1	3,091.4	3,600.2	4,813.1	5,983.9	8,802.3
الجزائر	18,081.0	23,238.0	33,125.0	43,246.0	56,303.0	77,914.0
جيبوتي	70.3	73.7	100.1	107.2	99.3	120.3
السعودية	17,596.0	20,611.0	22,620.0	27,291.0	26,530.0	27,523.0
السودان	141.0	440.0	865.0	1,649.0	2,476.5	1,824.3
سورية	3,462.0	4,221.0	4,559.0	4,934.0	4,973.0	4,220.0
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	7,823.6	11,918.2	14,085.7
عمان	2,364.9	3,172.3	3,593.4	3,597.3	4,358.7	5,014.0
قطر	1,292.4	1,496.9	2,868.0	3,342.4	4,562.3	5,384.8
الكويت	9,897.4	9,208.1	7,577.0	8,241.9	8,862.8	12,566.0
لبنان	5,013.9	7,243.8	12,519.5	11,734.6	11,886.3	13,376.4
ليبيا	14,800.0	14,307.0	19,584.0	25,688.0	39,507.5	59,288.8
مصر	12,920.6	13,184.1	13,565.3	14,260.8	20,613.7	24,456.9
المغرب	9,039.7	11,024.4	14,859.5	17,963.7	18,408.1	23,182.8
موريتانيا	284.5	396.2	415.3	169.3	94.2	194.4
اليمن	3,661.7	4,473.1	4,989.1	5,667.0	6,115.5	7,513.7

* باستثناء الذهب.

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر (2006-2001)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الدول العربية	**9.7**	**10.1**	**10.8**	**10.3**	**9.6**	**10.8**
الأ ر د ن	7.2	9.3	11.2	8.0	6.1	7.1
الإمـــارات	5.2	4.9	4.0	3.5	3.4	3.8
البحريـــن	5.0	3.8	3.4	3.3	3.1	3.9
تونـــــس	3.9	3.8	3.9	4.6	5.8	7.3
الجزا ئـــر	22.9	23.2	29.8	28.9	34.0	45.2
جيبـوتـــي	3.2	3.1	5.0	4.9	4.3	4.2
الســـعودية	7.4	8.3	8.0	8.0	5.8	5.2
الســـودان	0.8	2.5	4.1	5.5	5.0	3.1
ســـورية	10.1	11.5	12.3	9.1	6.9	5.0
الصومـــال	...	...	...	...	...	...
العـــراق	...	...	...	...	...	...
عُمـــــان	5.3	6.8	7.1	5.5	6.5	6.1
قطـــــر	4.6	4.9	7.9	7.4	6.0	5.7
الكويـــت	13.1	13.6	9.2	8.5	7.5	10.5
لبنـــــان	8.8	14.6	22.5	16.6	17.0	18.8
ليبيـــــا	36.9	29.4	42.2	45.7	42.4	53.7
مصـــــر	11.2	12.3	12.2	9.1	10.3	10.1
المغـــرب	10.7	12.1	13.6	13.1	11.7	13.1
موريتانـيـا	7.3	11.0	9.1	2.2	0.8	2.0
اليمـــــن	16.9	17.4	16.8	17.6	15.6	19.2

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة

(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	* 2006
الدول العربية المقترضة	**128,526.9**	**140,820.4**	**149,308.4**	**153,538.2**	**147,796.2**	**136,950.3**
الأ ر د ن	7,000.0	7,536.0	7,594.0	7,534.0	7,122.0	7,305.0
تونـــــس	12,228.0	14,279.0	16,760.0	18,810.0	18,995.0	17,965.0
الجزائـــــر	22,701.0	22,642.0	23,353.0	21,821.0	17,191.0	5,603.0
جـيبوتـي	285.8	333.2	392.2	403.2	415.0	430.0
الســـودان	20,611.0	23,611.0	25,710.0	26,283.0	27,006.0	28,457.0
سوريـــة	3,692.1	3,890.1	4,137.2	4,318.2	4,903.7	5,333.6
الصومـــال	...	...	...	...	...	...
عمـــان	3,744.0	4,708.0	3,963.0	3,872.0	3,859.0	4,174.0
لبنـــان	9,380.0	14,313.0	15,345.0	18,125.0	18,866.0	20,146.0
مصـــر	27,931.0	28,838.0	30,548.0	31,099.0	29,692.0	28,958.0
المغـــرب	14,067.0	13,957.0	14,360.0	13,990.0	12,444.0	11,861.8
موريتانيـــا	2,017.1	1,740.1	1,845.0	1,947.0	2,134.0	1,248.0
اليمـــن	4,869.9	4,973.0	5,301.0	5,335.8	5,168.5	5,468.9

* بيانات أولية.

المصـدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
(2006-2001)

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	* 2006
الدول العربية المقترضة	**13,675.4**	**14,692.4**	**17,147.5**	**18,973.3**	**18,420.1**	**27,742.4**
الأ ر د ن	601.0	580.9	1,055.0	693.6	594.2	627.5
تونـــــس	1,418.0	1,621.0	1,654.0	2,138.0	2,093.0	2,836.0
الجزائـــــر	4,464.0	4,150.0	4,358.0	5,658.0	5,846.0	13,314.0
جـيبوتـي	16.5	27.8	24.2	25.5	29.9	30.1
الســـودان	86.7	109.0	277.0	333.0	302.8	244.4
سوريـــة	360.0	368.0	338.0	332.0	338.0	336.0
الصومـــال	…	…	…	…	…	…
عمـــان	916.0	682.7	404.2	267.2	239.3	246.3
لبنـــان	1,291.0	2,242.0	2,839.0	3,907.0	3,113.0	3,962.0
مصـــر	1,651.0	2,033.0	2,776.0	2,703.0	3,111.0	3,486.0
المغـــرب	2,500.0	2,559.0	3,101.0	2,552.0	2,402.0	2,342.2
موريتانيـــا	131.0	135.0	143.0	112.0	143.0	91.0
اليمـــن	240.2	184.0	178.0	252.0	208.0	227.0

* بيانات أولية.

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (8/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2006-2001)

(في المائة)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول العربية المقترضة	**42.4**	**46.1**	**44.7**	**41.0**	**34.6**	**27.5**
الأ ر د ن	78.1	78.8	74.6	66.2	56.1	51.3
تونـــــس	61.0	61.7	62.3	64.3	65.6	57.2
الجزائـــــر	41.5	39.9	34.4	25.6	16.7	4.8
جـيـبوتـي	49.8	56.3	62.8	60.9	58.7	56.7
الســـــودان	131.1	130.2	120.3	98.8	81.4	64.8
سوريـــــة	18.2	18.8	19.1	17.6	17.5	15.6
الصومـــــال	…	…	…	…	…	…
عمـــــان	18.8	23.2	18.2	15.6	12.5	11.7
لبنـــــان	55.0	76.5	77.5	83.3	85.6	86.5
مصـــــر	28.7	33.9	37.7	39.6	33.2	27.0
المغـــرب	37.2	34.5	28.8	24.8	21.1	18.0
موريتانيـــا	183.7	151.4	143.6	130.3	114.9	46.0
اليمـــــن	49.4	46.6	45.0	38.5	30.0	25.8

المصـدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2006-2001)

(في المائة)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدول العربية المقترضة	**14.2**	**15.0**	**15.8**	**15.0**	**12.2**	**14.2**
الأ ر د ن	15.9	12.8	21.9	11.7	9.0	8.2
تونـــــس	14.8	16.9	15.0	16.1	14.4	18.0
الجزائـــــر	22.3	20.7	16.7	16.6	12.0	23.2
جـــيبوتـــي	6.3	10.2	8.4	8.2	9.1	8.6
الســـــودان	5.1	5.5	10.9	8.8	6.2	2.8
سوريـــــة	6.3	5.6	5.9	6.1	5.5	3.7
الصومـــــال	…	…	…	…	…	…
عمـــــان	7.8	5.8	3.3	1.9	1.2	1.1
لبنـــــان 1)	49.7	39.8	25.4	33.2	23.7	27.9
مصـــــر	9.3	11.8	13.5	10.2	9.7	8.9
المغـــــرب	16.5	16.1	16.5	11.6	10.0	8.4
موريتانيـــا	33.8	36.1	33.9	22.0	17.2	6.3
اليمـــــن	6.5	4.6	4.2	5.0	3.1	2.9

(1) الصادرات من السلع و الخدمات للفترة 2004 -2006 تتضمن صادرات الخدمات المستخلصة من نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية .

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2006

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر 3)	المغرب	موريتانيا 3)	اليمن 4)
أ - الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- ربط سعر الصرف	*	*	*	-	-	*	*	-	*	*	*	*	*	*	-	-	-	-	-
- بالدولار الأمريكي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)																			
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	*	*	-	-	*	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب - سوق صرف للنقد الأجنبى	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	*	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولى																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية 1)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ج - - المادة الرابعة عشر - إستمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية 2)	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

1- تنص المادة الثامنة - القسم الثاني- من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث- من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع- على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

2- تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

4- تطبق الدولة نظام أسعار الصرف الاجل بشكل محدود.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2007 .، وكتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2006 ، صندوق النقد الدولي .

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2006 - 2000)

	العملة الوطنية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2006-2005 %	متوسط التغيرالسنوي في قيمة العملة للفترة 2006-2001 (2)
الأردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	1.4387	1.4217	1.2885	1.2455	1.2974	1.3310	2.59	-1.54
الجزائر	دينار	77.2150	79.6820	77.3950	72.0610	73.2760	72.6470	-0.86	-1.21
جزر القمر	فرنك	549.7800	522.7400	435.9000	396.2100	395.6000	392.1700	-0.87	-6.53
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	دينار	258.7000	263.3100	260.9800	257.9100	243.6100	217.1500	-10.86	-3.44
سورية (1)	ليرة	50.1900	51.5900	51.5800	52.2000	53.3600	52.8990	-0.86	1.06
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1929.0000	1957.0000	...	1453.4200	1472.0000	1482.3350	0.70	-5.13
عُمان	ريال	0.3846	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	-0.01
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
الكويت	دينار	0.3065	0.3040	0.2981	0.2947	0.2920	0.2902	-0.63	-1.09
لبنان	ليرة	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	0.6020	1.2700	1.2928	1.3000	1.3227	1.3102	-0.95	16.83
مصر	جنيه	3.9730	4.5000	5.8510	6.1960	5.7900	5.7390	-0.88	7.63
المغرب	درهم	11.3030	11.0210	9.5740	8.8680	8.8650	8.7960	-0.78	-4.89
موريتانيا	اوقية	255.6290	271.7390	263.0300	265.6000	265.5280	268.6000	1.16	0.99
اليمن	ريال	168.6720	175.6250	183.4480	184.7760	191.5090	196.6557	2.69	3.12

1) يمثل سعر صرف الدولار للدولة والقطاع العام ، ومنذ عام 2000 في سوق البلدان المجاورة ، وإعتبارا من عام 2005 ، تم إستبدال سعر صرف البلدان المجاورة ليصبح سعر الصرف الحر.

2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

(...) البيانات غير متوفرة.

المصدر: أستبيان التقرير الأقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة)
(2006 - 2000)

	العملة الوطنية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2006-2005 %	متوسط التغيرالسنوي 1) في قيمة العملة للفترة 2006-2001
الأردن	دينار	0.6538	0.6324	0.6729	0.8092	0.8831	0.8782	0.8969	2.13	7.24
الإمارات	درهم	3.3835	3.2721	3.4873	4.1898	4.5868	4.5494	4.6490	2.19	7.28
البحرين	دينار	0.3473	0.3358	0.3580	0.3592	0.4705	0.4671	0.4771	2.14	7.28
تونس	دينار	1.2639	1.2860	1.3442	1.4669	1.5477	1.6092	1.6761	4.16	5.44
الجزائر	دينار	68.1731	67.3011	73.0825	79.2962	87.3279	89.6350	90.3527	0.80	6.07
جزر القمر	فرنك	...	...	...	...	491.9677	492.1688	492.1512	0.00	...
جيبوتي	فرنك	…	…	…	…	220.3199	220.1295	224.9483	2.19	...
السعودية	ريال	3.4547	3.3442	3.5626	4.2797	4.6827	4.6454	4.7470	2.19	7.26
السودان	دينار	...	...	...	…	320.6893	301.7796	273.1060	-9.50	…
سورية	ليرة	…	…	…	…	…	…	…	…	…
الصومال	شلن	…	…	…	…	…	…	…	…	…
العراق	دينار	…	…	…	…	…	…	…	…	…
عُمان	ريال	0.3547	0.3419	0.3637	0.4390	0.4806	0.4769	0.4873	2.18	7.34
قطر	ريال	3.3558	3.2406	3.4573	4.1557	4.5472	4.5078	4.6067	2.19	7.29
الكويت	دينار	0.2827	0.2733	0.2883	0.3394	0.3684	0.3629	0.3672	1.19	6.08
لبنان	ليرة	...	...	...	…	1889.2220	1872.2500	1894.9200	1.21	…
ليبيا	دينار	…	…	…	…	…	…	…	…	…
مصر	جنيه	3.2679	3.6260	4.3972	6.8149	7.7345	7.1651	7.2648	1.39	14.91
المغرب	درهم	9.8000	10.1255	10.4028	10.8522	11.0021	11.0109	11.0621	0.46	1.79
موريتانيا	اوقية	221.2775	223.3810		309.1578	329.7757	329.8512	343.3857	4.10	8.98
اليمن	ريال	...	...	...	...	230.4458	231.9772	249.6527	7.62	…

1) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات اليورو مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

(...) البيانات غير متوفرة

المصدر : قاعدة بيانات "Bloomberg L.P" ومصرف لبنان المركزي لعامي 2005 و2006.

ملحق (13/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)

(2006 - 2000)

	العملة الوطنية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2006-2005 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة 2) للفترة 2006-2001 %
الأردن	دينار	0.9350	0.9026	0.9181	0.9914	1.0506	1.0468	1.0430	-0.37	2.93
الإمارات	درهم	4.8431	4.6754	4.7553	5.1349	5.4415	5.4223	5.4023	-0.37	2.93
البحرين	دينار	0.4958	0.4787	0.4869	0.5257	0.5571	0.5551	0.5531	-0.37	2.93
تونس	دينار	1.8076	1.8316	1.8409	1.8016	1.8455	1.9155	1.9579	2.21	1.34
الجزائر	دينار	99.2483	98.3004	103.1749	108.2145	106.7729	108.1884	106.8653	-1.22	1.68
جزر القمر	فرنك	704.1804	699.9109	676.8613	609.4799	587.0648	584.0839	576.8903	-1.23	-3.79
جيبوتي	فرنك	234.3677	226.2521	230.1191	248.4913	263.3294	262.3963	261.4313	-0.37	2.93
السعودية	ريال	4.9453	4.7740	4.8556	5.2433	5.5564	5.5367	5.5163	-0.37	2.93
السودان	دينار	339.0742	329.3444	340.9426	364.9049	382.1455	359.6781	319.4322	-11.19	-0.61
سورية 1)	ليرة	65.8447	63.8956	66.8005	72.1197	77.3448	78.1028	77.8155	-0.37	4.02
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	2545.1668	2455.7607	2533.9894	...	2153.5339	2173.3353	2180.5457	0.33	-2.35
عُمان	ريال	0.5072	0.4896	0.4979	0.5376	0.5697	0.5677	0.5656	-0.37	2.93
قطر	ريال	4.8002	4.6340	4.7132	5.0895	5.3934	5.3743	5.3545	-0.37	2.93
الكويت	دينار	0.4046	0.3902	0.3936	0.4167	0.4367	0.4311	0.4295	-0.37	1.94
لبنان	ليرة	1987.9995	1919.1598	1951.9617	2107.8020	2233.6642	2224.6000	2218.7800	-0.26	2.94
ليبيا	دينار	0.6739	0.7664	1.6444	1.8076	1.9262	1.9529	1.9273	-1.31	20.25
مصر	جنيه	4.5787	5.0579	5.8268	8.1809	9.1806	8.5084	8.4305	-0.91	10.76
المغرب	درهم	14.0129	14.3896	14.2704	13.3865	13.1397	13.0887	12.9391	-1.14	-2.10
موريتانيا	اوقية	315.0771	325.4348	351.8568	367.7713	393.5398	392.0390	395.1162	0.78	3.96
اليمن	ريال	213.2639	214.7320	227.4052	256.4989	273.7828	282.7536	289.2846	2.31	6.14

1) مقومة وفقا لأسعار صرف الدولار مقابل الليرة للدولة والقطاع العام ، ومنذ عام 2000 في السوق المجاورة ولعام 2005 بالسعر الحر.

2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

(...) البيانات غير متوفرة.

المصدر: أستبيان التقرير الأقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .